

**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن  
خلال المدة 1990-2014م**

**The Effect of Government Expenditure on Economic Growth in  
Yemen During the Period 1990-2014**

**د. سالم عبدالله محمد باسويد<sup>(\*)</sup>**

---

**(\*)** استاذ مشارك - كلية العلوم الإدارية - قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة حضرموت.



جامعة الأندلس  
للعلوم والتكنولوجيا

Alandalus University For Science & Technology

**(AUST)**

## أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014م

### الملخص :

المحلي الحقيقي . كما أكدت الاختبارات الإحصائية أن هناك أثراً معنوياً موجباً للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي، وإن الأثر الأكبر للإنفاق الرأسمالي ، إذ إن زيادته بريال تؤدي إلى زيادة مماثلة في الناتج المحلي بنحو ٣.٩٤١ ريال بينما الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة بنحو ٢.٧٤٦ ريال . ومن أهم التوصيات لتحسين أداء الإنفاق الحكومي تصحيح الاختلال الهيكلي بما يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر منه للإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، وإعادة النظر في الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق لحساسيته الشديدة تجاه التقلبات في الأسعار العالمية والعمل على تنويع مصادر الإيرادات .

يهدف البحث بصورة أساسية إلى اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي . ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها الأثر الفعال للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في اليمن، فقد كان هناك تناغم بين نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي، واتسم الإنفاق الحكومي بالتوسع إذ تزايد من ٢٨.٦٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٠ حتى بلغ ٣٨.٣٪ عام ٢٠١٢ مع وجود اختلالات هيكلية استحوذ الإنفاق الجاري فيها على النصيب الأكبر تراوح بين ٦٩.٢٪ و ٩٥.٠٪ من الإنفاق الحكومي . ومن جانب آخر أكدت الاختبارات الاقتصادية الفرضية الأساس للبحث في أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي وهي تؤثر جوهرياً في الناتج

## Abstract :

The study aims primarily to test the casual relationship between the government expenditure and economic growth. The study found effective impact of government expenditure on economic growth in Yemen ,it has increased from 28,6% of domestic product in 1990 to 38.3% in 2012 . this indicates an expansionary aspect in accordance with Keynesain intervention policy . In addition , there is a noticeable server unbalanced structure where the current expenditure has a great proportion of government expenditure which ranged between 69.2% - 95.0% . Furthermore, the economic tests ensure the main hypothesis of research as there is positive casual relationship tends from real government expenditure towards real economic growth

and hence it mainly affects real domestic product .

The statistical tests ensure that there is a positive significant effect of real current expenditure as well as real capital expenditure on real domestic product . The major effect is for real capital expenditure where its increase by one rial would result in an increase in domestic product by 3.941 rials whereas real current expenditure would result in an increase of just 2.746 rials .

The most important recommendations to improve the performance of government expenditure including correcting unbalanced structure as to direct the major portion of government expenditure for capital expenditure on economic and social infrastructure, reviewing dependence on oil to finance expenditure, and diversifying the sources income.

**المقدمة :** شكل الإنفاق الحكومي أحد المرتكزات الرئيسة للفكر المالي لما له من آثار على تنمية الطلب الفعال مما سينجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات التشغيل . وقد جرى النقاش حول الدور الاقتصادي للحكومة ومستوى هذه التدخلات ومجالاتها ولازال الاختلاف جارياً ، بوصف إن ذلك التدخل يعتمد على طبيعة النظام السياسي وتوجهاته ولاسيما خصوصية دور الدولة في البلدان النامية . وفي الحالة اليمنية تؤثر التوجهات الدولية الراهنة نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة ضمن تدخلات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أهداف السياسة المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية .

ويسعى هذا البحث لدراسة أثر الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990 - 2014 انطلاقاً من الفرضية الكنزية .

**مشكلة البحث :** استأثر الجدل حول التدخل الحكومي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على اهتمام الباحثين في الدراسات التجريبية فمنهم من رأى سببية العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي (النتاج المحلي) في حين رأى آخرون العكس ، ومال طرف ثالث إلى وجود علاقة تبادلية . وتكمن مشكلة البحث في اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اليمن ومنها نستخلص الأسئلة الآتية :

- (1) ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن وهل أثر سلباً أم إيجاباً ؟
  - (2) أيهما أكبر أثراً على النمو الاقتصادي الإنفاق الجاري أم الإنفاق الرأسمالي ؟
- أهداف البحث :

- (1) التعريف بالنظريات المفسرة للتدخل الحكومي وتحديد سببية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .
- (2) تحليل مستوى تطور الإنفاق الحكومي في اليمن وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال المدة قيد البحث .
- (3) اختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي .

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في العرض النظري لمختلف التيارات والنظريات ذات العلاقة بالتدخل الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، وكذلك على المنهج الإحصائي التحليلي في عرض وتقييم تطور الإنفاق الحكومي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ ، وعلى المنهج القياسي من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة: الإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي ممثلان للإنفاق الحكومي على المتغير التابع الناتج المحلي الحقيقي ممثلاً للنمو الاقتصادي .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساس مفادها أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي وهي تؤثر جوهرياً في الناتج المحلي الحقيقي ، ويمكن تحقيق هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الآتية :

- (١) هناك أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق الجاري الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي.
  - (٢) هناك أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي .
- أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في ثلاثة اعتبارات :

- (١) الجدل الذي احتدم في الماضي ولازال حول الدور الاقتصادي للحكومة ومستوى هذه التدخلات ومجالاتها .
- (٢) التوجهات الدولية الراهنة نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وقد تم العمل بها في اليمن منذ عام ١٩٩٥ ضمن تدخلات برنامج الإصلاح الاقتصادي .
- (٣) الدور الهام للإنفاق الحكومي في البلدان النامية لتحقيق مستويات متقدمة من النهوض الاقتصادي والاجتماعي في ظل القدرات والاسهامات المحدودة للقطاع الخاص .

حدود البحث : يناقش البحث مكانياً تطور الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن ، أما زمانياً فتشمل سلسلة زمنية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ تعكس السياسات المختلفة بما فيها برنامج التكييف الهيكلي الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٥ .

هيكل البحث: يتطرق البحث في القسم الأول للجوانب النظرية للتدخل الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال استعراض رؤى المدارس الاقتصادية وكذلك آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يتطرق القسم الثاني لتطور الإنفاق الحكومي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ ، أما القسم الثالث يقوم باختبار الفرضية من خلال نموذج قياسي .

**الصعوبات :** من أهم المصاعب التي واجهها الباحث عدم توافر أية بيانات بعد عام ٢٠١٤ بسبب حجب موقع الجهاز المركزي للإحصاء في الشبكة العنكبوتية نتيجة الحرب . كذلك الاختلافات في منهجية احتساب الأسعار الثابتة من المصدر (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)، إذ حسبت الأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ للمدة ٢٠٠١ - ٢٠١٤ مما عكس نفسه على تضخيم قيم المدة الثانية سواء للناتج المحلي أو الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي .

**الدراسات السابقة :** حظيت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالاهتمام البالغ في الدراسات التجريبية في الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الدول العربية ، فمنها من اهتم بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي وآخرون بحثوا العلاقة في الاتجاه المعاكس من النمو الاقتصادي (الناتج المحلي) إلى الإنفاق الحكومي . وأجريت دراسات لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ليس في صورتها الكلية وإنما من خلال تجزئة بنودها وتوصلت إلى نتائج مختلفة.

في دراسة عن الأراضي الفلسطينية تم صياغة نموذج انحدار متعدد للباحث أبوعبيدة (٢٠١٥) الناتج المحلي الإجمالي دالة في الإنفاق الجاري والإنفاق التطويري والإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة. وأكدت النتائج الفرضية إذ ثبت أن للإنفاق الجاري والإنفاق التطويري والإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً وإيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. ومن جانب آخر أثبت الباحث أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري وهو ما يتفق مع قانون فاجنر .

وفي دراسة عن دولة الإمارات العربية المتحدة استخدم الباحث المزروعى (٢٠١٢) ثلاثة نماذج انحدار لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة الإمارات العربية المتحدة في الناتج

المحلي الإجمالي خلال السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) ، وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الرئيسية والثانوية للنتاج المحلي الإجمالي ، حيث تعبر هذه النماذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي أو أحد مصادره الرئيسية أو الثانوية (كمتغير تابع يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام). وتوصل الباحث إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجاباً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي ، وأنه كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم فإن الناتج المحلي سيزداد بمقدار (٤.١٥٩) مليون درهم ، وأن الإنفاق العام يؤثر معنوياً في كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية . وقام الغالبى (٢٠١١) بمحاولة تأكيد قانون فاجنر في الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٧٥ - ٢٠١٠ ، وقد عبر عن الناتج المحلي كمتغير مستقل بواسطة متوسط دخل الفرد . واستخدم الباحث اختبارات الاستقرارية ونموذج التكامل المشترك . وظهرت النتائج في الأجلين القصير والطويل ، اتجاه السببية من الناتج المحلي الحقيقي الفردي إلى الإنفاق الحكومي الحقيقي ، مما يدعم علاقة قانون فاجنر في الاقتصاد العراقي ، بمعنى إن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة كل من الإنفاق الحكومي والموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر. وبالمقابل استخدم Roache (2007) الإنفاق الاستثماري الذي تبين أن له تأثيراً عكسياً مبرراً ذلك بعدم كفاءة هذا النوع من الإنفاق في الدول النامية. وبحثت دراسة Dimitrios (2006) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في اليونان خلال المدة ١٩٣٣ - ١٩٣٨ تبين من خلالها وجود علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل وأن السببية تتجه من الدخل القومي إلى الإنفاق الحكومي وهو ما يدعم فرضية فاجنر. وفي دراسة عن سلطنة عمان للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ استخدم كداوي (٢٠٠٥) نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي متغيراً تابعاً وكل من الإنفاق الحكومي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ومعدل نمو السكان والمستوى العام للأسعار ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي والإنتاجية معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد والزمن متغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي. وتبين النتائج أن المتغيرات المستقلة كان تأثيرها إيجابياً ومعنوياً على الناتج المحلي فيما عدا المستوى العام للأسعار وأعاد الباحث ذلك إلى أن معدلات التضخم في

سلطنة عمان هي من النوع السلس وذي الحد الواحد وكذلك السكان الذي كان سالباً ومنخفض المعنوية بسبب عدم التناسب بين فرص التشغيل وتزايد السكان . وأشارت النتائج إلى أن التأثير الأكبر كان للصادرات ومن ثم الإنتاجية بينما حل الإنفاق الحكومي في المرتبة الثالثة . وفي دراسة لدول اتحاد UEMOA خلال المدة (١٩٦٥ - ٢٠٠٠) قام Nubukpo (2003) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على كل بلد وقد ميز بين حالتين الأولى أن النفقات ليست ذات تأثير في المدى القصير على أغلب دول الاتحاد، أما في المدى الطويل فإن الزيادة في الإنفاق العام له أثر على النمو الاقتصادي يختلف من بلد لآخر، إضافة لهذه النتيجة فقد أشار إلى أن اللجوء لتقسيم النفقات العامة ( التمييز بينها ) يؤدي لآثار سلبية لنفقات الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في هذه الدول مجتمعة . وبالعلاقة بالاقتصاد التركي وبهدف اختبار قانون فاجنر خلال المدة ١٩٥٠ - ١٩٩٠ ناقشت Safa (1999) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنتاج الداخلي الخام الحقيقي باستخدام التكامل المتزامن وسببية جرانجر إلا أن النتائج أفضت إلى عكس ما ينص عليه قانون فاجنر . وفي اطار الاتحاد الأوروبي ناقشت دراسة Kargianni (1999) مدى صحة قانون فاجنر بخصوص العلاقة بين الإنفاق والدخل القومي للمدة ١٩٤٩ - ١٩٩٨ على المدى الطويل ، باستخدام ثلاثة من اساليب الاقتصاد القياسي الأكثر تقدماً من نماذج اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ إلى سببية جرانجر ، وكانت النتائج غامضة جداً بمعنى إن صحة أو بطلان قانون فاجنر حساس جداً لطريقة تطبيقها . وقام Devarajan (1996) ببحث أثر الإنفاق الاستهلاكي والتحويلي على الناتج المحلي ، وتوصل إلى أن هذا النوع من الإنفاق كان له تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي لتأثيره على دخل القطاع الخاص ومن ثم إنفاقه . وفي دراسة عن الاقتصاد المصري وتوافقاً مع نموذج سانت لويس (Louis) استخدم حبيب (١٩٩٥) كل من السياسة المالية ممثلة في الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية ممثلة في عرض النقود لقياس أثرهما على النمو الاقتصادي في مصر ، وتوصل إلى أن لهما أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي وأنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بنحو جنيه يزداد الدخل القومي بنحو

١.٤ جنيهه ، في حين لو زاد عرض النقود بنحو جنيهه يزداد الدخل القومي بنحو ٠.٤٩ من الجنيه أي أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية .  
وعموماً تشير مختلف الدراسات التي تم استعراضها إلى أن هناك تباينات منهجية ، ففي حين تم استخدام الإنفاق الحكومي بصورته الكلية تم تجزئته إلى إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي في دراسات أخرى ، واستخدمت بعض الدراسات متغيرات ذات علاقة كعرض النقد والسكان والاستثمار ودخل الفرد . على أنه نوقشت جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي وتم التوصل إلى نتائج مختلفة ، إذ تم اثبات سببية فاجتر من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي فيما تم اثبات سببية كنز المعاكسة لها ولم يثبت باحثون آخرون هذه العلاقة في كلا الاتجاهين . كذلك توصل البعض إلى ايجابية الإنفاق الحكومي على حين توصل البعض الآخر إلى سلبيته ، وبالعلاقة عبر الزمن هناك من أثبت تأثير الإنفاق الحكومي في المدى الطويل والآخر في المدى القصير . إن الاضافة لهذه الدراسة تتمثل في تفرداها في تطبيق سببية كنز في الواقع اليمني باستخدام النموذج القياسي التي ربما تكون الأولى مع ما يمكن أن تقدمه من اسهامات علمية في هذا الشأن تساعد صناع السياسات المالية وأجهزة التخطيط الاقتصادي على التنبؤ بما يمكن أن تحدثه هذه السياسات من أثر على النمو الاقتصادي .

### القسم الأول : المدخل النظري

أولاً : الجدل الاقتصادي حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

حظيت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على اهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين والماليين وتمحورت بشكل رئيس بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية والأجيال المتفرعة عنهما . فالمدرسة الكلاسيكية تنطلق في الأساس من حيادية الدولة (الدولة الحارسة) ، ووفقاً لـ TAKUO (2004) يعد آدم سميث من أوائل المعبرين عن هذا الاتجاه إذ أشار إلى أن الإنفاق العام غير منتج للثروة ومن ثم لايزيد النمو الاقتصادي بل يؤدي إلى انتقال الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام . وفي هذا الاتجاه اعتبرت الحكومة عبئاً على الجزء المنتج من الاقتصاد وأن النفقات المنتجة والتي تولد دخلاً خاصاً أو عاماً هي قليلة (Froehlich, 1956). ويعد الاقتصادي

الألماني أدولف فاجنر (A. Wagner) الأكثر توسعاً في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ويرجع إليه الفضل في تحديد العلاقة السببية بينهما والتي يطلق عليها قانون أو فرضية فاجنر وتتلخص في أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي وهذا يعود إلى أن زيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه التوسع في نشاطات الدولة والذي يقود بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويفسر ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي. ويرى فاجنر بحسب بيرد (R.Bird, 1977) أن زيادة الإنفاق الحكومي تعود للأسباب الآتية :

(١) أن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ويقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمقابلة هذه الاحتياجات .

(٢) ينتج عن التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والتعليمية والرعاية الاجتماعية مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي .

(٣) التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

وفي ذات السياق ترى الكلاسيكية الجديدة أنه ليست هناك فاعلية للإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الطلب الكلي لسببين : أثر المزاخمة ومبدأ التساوي الريكاردي . فبالنسبة لأثر المزاخمة ترى أن هناك أثرين الأول المزاخمة المباشرة وتنتج عن قيام الدولة في منافسة القطاع الخاص ، والمزاخمة غير المباشرة وتنتج عندما تقوم الدولة بالاقتراض لتمويل الإنفاق العام ويتسبب ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يؤدي لانخفاض الطلب الكلي . أما مبدأ التساوي الريكاردي والذي ينصرف إلى أن خفض الضرائب سيقود إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص ومن ثم سينعكس ذلك في بقاء الطلب الكلي على مستواه و لن يؤثر ذلك على الناتج المحلي .

والخلاصة أن المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة تنطلقان بصورة رئيسة من حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تقتصر مهامها كدولة حارسة (وليس مالكة) على الوظائف التقليدية ، لأن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام يزاخم نشاط القطاع الخاص ويتسبب في انتقال الموارد إلى القطاع العام ولا يؤدي

إلى نمو الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج المحلي ، علاوة على أن السببية بحسب فاجنر تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي .  
 وفي الجانب المضاد برزت المدرسة الكنززية داعية بقوة إلى التدخل الحكومي إثر أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933)، وتطلق أساساً من أن الاقتصاد غير مستقر وأنه لا يصح نفسه تلقائياً خلافاً للكلاسيك ، فقد رأى كنز أن الأزمة ليست أزمة عرض مثلما ينظر لها الكلاسيكيون بل أزمة طلب ومن ثم شدد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل (Nelson, 1984). إن التدخل الحكومي وفقاً لكنز لا يقتصر على السياسة المالية (زيادة الإنفاق الاجتماعي وعجز الميزانية) أو السياسة النقدية (الإصدار والائتمان المصرفي) أو السياسة الضريبية (الضريبة التصاعدية وتحرير الدخل الصغيرة) وإنما يتضمن أيضاً القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق . ويعتقد كنز أن قيام الدولة بالإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تنمية الطلب الفعال مما سينجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات التشغيل (حشيش ، 1998). على أن كنز فسر نمو الدخل القومي من خلال إيجاده العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي من خلال مضاعف الاستثمار الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي ، أي أن السببية خلافاً للكلاسيكيين تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي . ويمكن فهم هذه السببية من خلال التوازن الكلي للاقتصاد عندما الدخل (الناتج) يساوي الطلب الكلي (شهاب ، 2004):

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث: GDP - الناتج المحلي الإجمالي ، C - الاستهلاك ، I - الاستثمار ، G - الإنفاق الحكومي ، (X-M) - صافي الصادرات  
 وبما إن (G) أحد مكونات الناتج المحلي (GDP) فإن أية تغيرات في حجم الإنفاق الحكومي ستعكس في تغيرات مماثلة على مستوى الناتج المحلي ، إذ يسهم الإنفاق الاستثماري في تكوين رأس المال من خلال المشروعات التي تنفذها الحكومة مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي في حين أن الإنفاق التحويلي يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر .

ونخلص إلى أن الكنزنية قد أسست للتدخل الحكومي لإنقاذ النظام الرأسمالي محطمة القواعد الرئيسية للكلاسيك كالسوق الحر وآلية الأسعار واليد الخفية معتبرة أن الطلب أصل المشكلة وأن زيادة الإنفاق الحكومي يحفز الطلب الكلي ومن ثم يقود إلى زيادة الناتج المحلي، وعليه فالسببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي أي أن زيادة الأول يؤدي إلى زيادة الناتج .

ويرى الباحث إجمالاً أن الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ولازال أدت إلى التخلي عن نظرية الدولة الحارسة ومبدأ الحيادية والقبول بالدولة المتدخلة الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم التأثير على الناتج المحلي باتجاه التأثير على التوازن الاقتصادي والولوح إلى ما يسمى بدولة الرفاة التي اتسعت مهامها من النشاط الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي عبر صور مختلفة من التدخل ، كان أحدثها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية قد عفى عليها الزمن ولم تعد صالحة حتى للنظام الرأسمالي ناهيك عن البلدان النامية التي تتطلب الكثير من التدخلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية نظراً لضعف القطاع الخاص وميله للاستثمار في القطاعات سريعة المردود وقليلة المخاطرة ، والحاجة الملحة لهذه البلدان للحاق بالبلدان المتقدمة .

### ثانياً : آثار الإنفاق الحكومي

يشير الأدب المالي إلى أن الإنفاق الحكومي له آثاراً متعددة منها ما يشبع الحاجات العامة فضلاً عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام (عبد الملك، ١٩٦٥) .على أن الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق تتوقف على طبيعة هذا الإنفاق والهدف منه، وكذلك طبيعة الإيرادات اللازمة للتمويل، والوضع الاقتصادي السائد. ويشير الجالودي (١٩٩٣) إلى أن هذه الآثار تتوقف على : الخصائص الهيكلية للاقتصاد، ومرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد ، و مستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد ، ومدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها ، ومصادر تمويل الإنفاق الحكومي، وأوجه تخصيص الإنفاق الحكومي، والمدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي.

## وعموماً يمكن تلخيص آثار الإنفاق الحكومي إلى الأنواع الآتية :

- (١) الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي في الإنتاج القومي ويحدث ذلك من خلال تأثيرها على رغبة وقدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج ، وعلى القوى المادية للإنتاج ، وعلى الطلب الفعلي (فرهود ، ١٩٨١).
- (٢) الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي في الاستهلاك القومي ويحدث ذلك عبر قناتين : شراء الدولة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية أو قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك .أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات (العلي ، ١٩٨٨).
- (٣) الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي وتتشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل حيث يحدث الإنفاق الحكومي آثاراً غير مباشرة في الاستهلاك القومي بواسطة الاستهلاك المولد (أثر المضاعف) ، ويحدث الإنفاق الحكومي آثاراً غير مباشرة في الإنتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد (أثر المعجل) (شامية ، ٢٠٠٥).
- (٤) آثار الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل القومي ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين ، الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين (التوزيع الأولي) ، والثانية عن طريق ادخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي ، وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين أو التوزيع النهائي .
- (٥) اسهام الإنفاق الحكومي في زيادة الإنتاج من خلال الاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة .
- (٦) اسهام الإنفاق الحكومي في زيادة قدرات البنية التحتية للاقتصاد من خلال الاستثمار في الطاقة والاتصالات والمواصلات والموائى .
- (٧) اسهام الإنفاق الحكومي في توليد الدخل من خلال خلق فرص عمل عبر التوسع في الجهاز الإداري .
- (٨) اسهام الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية .

ويعتقد الباحث إن آثار الإنفاق الحكومي في البلدان النامية ستؤدي إلى تحسين الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الراهن بالنظر لأن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمار في بعض المجالات لانخفاض عائدها أو حاجتها لرؤوس أموال ضخمة أو زيادة درجة المخاطرة .

### القسم الثاني : تطور الإنفاق الحكومي في اليمن خلال المدة 1990-2014

يتضح من الجدول (١) والشكل البياني أن الناتج المحلي الحقيقي اتسم بمعدلات نمو مرتفعة خلال معظم المدة قيد البحث ، إذ ارتفع من ١٢٥٥٦٢ مليون ريال عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٣.٣٠٤.٢ مليون ريال عام ٢٠١٤ بما يعادل ١٨ مرة وبمعدل نمو سنوي مركب ١٢.٧٪، إلا أنه شهد تراجعاً في النمو في عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. والملاحظ أن الأزمة السياسية الاقتصادية ألفت بظلالها منذ عام ٢٠١١ عبرت عنها معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بين الانخفاض تارة والارتفاع المحدود تارة أخرى . ففي عام ٢٠١١ سجل الناتج المحلي نمواً سالباً بنحو ١٦.٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ ، وبالرغم من تعالي في الاقتصاد المحدود عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ إلا أنه عاد للانتكاسة عام ٢٠١٤ حينما نما الناتج المحلي نمواً سالباً بنحو ٩.٦٪ ، ويأتي ذلك تحت تأثير الأزمة السياسية والصراع على السلطة الذي أخذ شكلاً غير مسبوق منذ حرب صيف ١٩٩٤ (الحرب على الجنوب) . وتشير المصادر المحلية ( وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٢) أن هذا التدهور يرجع إلى ركود وتوقف الأنشطة الاقتصادية وأزمة المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء وتعليق عدد من المشروعات فضلاً عن تدمير البنية التحتية وبشكل خاص الكهرباء والطرق والعصيان المدني والاضرابات . وكنتيجة لذلك التدهور شهدت معظم القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية والخدمية نمواً سالباً . على أنه نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تحت تأثير الأزمة السياسية التي بدأت عام ٢٠١١ والصراعات المسلحة التي أعقبتها في السنوات اللاحقة يتوقع تدهور النمو بدرجة أكبر في المدة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ بسبب الحرب<sup>١</sup>.

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) مليون ريال

<sup>١</sup> لم تصدر أي بيانات إحصائية بعد عام ٢٠١٤ كما أن موقع الجهاز المركزي للإحصاء يعد محدوداً ومن ثم لا تتوافر أي بيانات عن المدة ٢٠١٥-٢٠١٧ التي شهدت الحرب .

الإنفاق الجاري CEX		الإنفاق الرأسمالي IEX		الإنفاق الحكومي GEX		الناتج المحلي الإجمالي GDP	الأرقام
الإسهام النسبي إلى %GEX ***	القيمة **	الإسهام النسبي إلى %GEX ***	القيمة **	الإسهام النسبي إلى % GDP ***	القيمة **		
٧٧.٥	٢٧٨٧٧	٢٢.٥	٨٠٩٠	٢٨.٦	٣٥٩٦٧	١٢٥٥٦٢	١٩٩٠
٨٣.٣	٣١٣٩٤	١٦.٧	٦٣٨٩	٢٩.٢	٣٧٦٨٣	١٢٨٩٣١	١٩٩١
٨٢.٣	٣٣١٨٢	١٧.٧	٧١١٤	٢٩.٦	٤٠٢٩٦	١٣٦١٩٠	١٩٩٢
٨٥.٤	٣٥٨٨٤	١٤.٦	٦١١٩	٢٨.٨	٤٢٠٠٣	١٤٥٨٤٥	١٩٩٣
٨٧.٥	٣٧٠٥٣	١٢.٥	٥٣٦٧	٢٨.٠	٤٢٣٢٠	١٥١٢٨٦	١٩٩٤
٨٨.٥	٣٢٧٥٢	١١.٥	٤٥٤٦	٢٣.٢	٣٩٤٩٩	١٧٠٢٣١	١٩٩٥
٨٦.٣	٤٤٢٤٦	١٣.٧	٧٩٥٣	٣١.٧	٥٧٩٩٠	١٨٢٧٦٠	١٩٩٦
٨٥.٠	٥٤٠٢٤	١٥.٠	١٠١٩٩	٣٥.٠	٦٨٠٧٢	١٩٤٥١٥	١٩٩٧
٨٤.٢	٥٦١٦٩	١٥.٨	١١٥٤٩	٣٥.٧	٧٣١٢٠	٢٠٤٧٩١	١٩٩٨
٨٤.٠	٤٨١٦١	١٦.٠	٩٩١٦	٢٩.٢	٦١٩٥٨	٢١١٨٩٢	١٩٩٩
٨١.٩	٥٨٢٣٦	١٨.١	١٣٨٤٩	٣٢.٢	٧٦٦١٥	٢٣٨٠٠٧	٢٠٠٠
٨٤.٢	٣٨٦٨٣٩	١٥.٨	٨١١٨٥	٢٧.٥	٥١٢٥٥١	١٨٦١٢٤٧	٢٠٠١
٨١.٢	٤٠١٢٥٢	١٨.٨	١٠١٤٠٦	٢٧.٦	٥٣٩٩٤١	١٩٥٥١٤٤	٢٠٠٢
٦٩.٢	٤٣١٥٤٨	٣٠.٨	١٩٦٧٦١	٣٠.٦	٦٣٩٩٧٣	٢٠٦٧٧٠١	٢٠٠٣
٧١.٥	٤٦٢٠٩٥	٢٨.٥	١٨٨٢٩١	٣٠.٦	٦٦١٠٥٨	٢١٦٣٥٥١	٢٠٠٤
٧٣.٢	٥٣١٤٥٠	٢٦.٨	١٩٨٢٠٨	٣٢.٩	٧٣٨٨٢٠	٢٢٤٧٧٣٦	٢٠٠٥
٧٥.٥	٥٦٠٢٧٣	٢٤.٥	١٨٣٩٤٢	٣١.٦	٧٥٢٤٥٩	٢٣٨٠٢٩٩	٢٠٠٦
٧٨.٣	٦٥٣٠٦١	٢١.٧	١٨٤٠٩٩	٣٤.٤	٨٤٧٣١١	٢٤٦٣٠١٥	٢٠٠٧
٨٣.٩	٧٨٧٥٥٢	١٦.١	١٥٢٣١١	٣٧.٠	٩٤٨٥٩٣	٢٥٦١٨٩٠	٢٠٠٨
٨١.٢	٦٨٣٠٦٢	١٨.٨	١٦٠٨١١	٣٢.٠	٨٥٣٩٥٦	٢٦٦٧٨٢٠	٢٠٠٩
٨٣.٩	٧٢١١٠٦	١٦.١	١٤٠١٨٤	٣١.٢	٨٧١٦٢٣	٢٧٩٦٣٨٠	٢٠١٠
٩٢.٠	٦٦٨٠٧١	٨.٠	٥٩٠٦٠	٣١.٥	٧٤٠٠٣٦	٢٣٤٧٩٣٦	٢٠١١
٨٠.٤	٧٣٣٢٦٦	١٩.٦	١٨٢٣٢٣	٣٨.٩	٩٢٩٦٤٩	٢٣٩١٣٩٢	٢٠١٢
٩٣.١	٨٢٨٩٣١	٦.٩	٦١٨٦٧	٣٦.٦	٩٠٣١٧٨	٢٤٦٩٣٨١	٢٠١٣
٩٥.٠	٧٣١١٩٥	٥.٠	٣٩٢٩١	٣٥.١	٧٨٤٢٩٦	٢٢٣٢٠٤٢	٢٠١٤
-	١٤.٦	-	٦.٨	-	١٣.٧	١٢.٧	معدل النمو السنوي المركب %

المصدر: \* الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب السنوي ٢٠١٢، جدول (٣-ب) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ٢٠١٤، الملحق ١١

\*\* احتساب الباحث بعد التحويل إلى الأسعار الثابتة بواسطة مكمش الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠١٤

\*\*\* من احتساب الباحث

اتسم الإنفاق الحكومي بسمات نمو الناتج المحلي فقد ارتفع من 35967 مليون ريال عام ١٩٩٠ إلى ٧٨٤٢٩٦ مليون ريال عام ٢٠١٤ وسجل معدل نمو سنوي مركب بنحو ١٣.٧٪، إلا أنه شهد انكماشاً في النمو في الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٤، ويرجع بصورة أساسية إلى انخفاض العوائد النفطية وغير النفطية منذ عام ٢٠٠٩ تحت تأثير الأزمة المالية العالمية فضلاً عن الأزمة السياسية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. ويمكن تحديد مستوى التدخل الحكومي وأثره من خلال قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ومن الجدول (١) والشكل البياني يتبين أن التدخل الحكومي أخذ مستويات مختلفة خلال المدة قيد البحث، فقد تراوح بين ٢٧.٥٪ عام ٢٠٠١ كحد أدنى و٣٨.٩٪ عام ٢٠١٢ كحد أعلى، ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

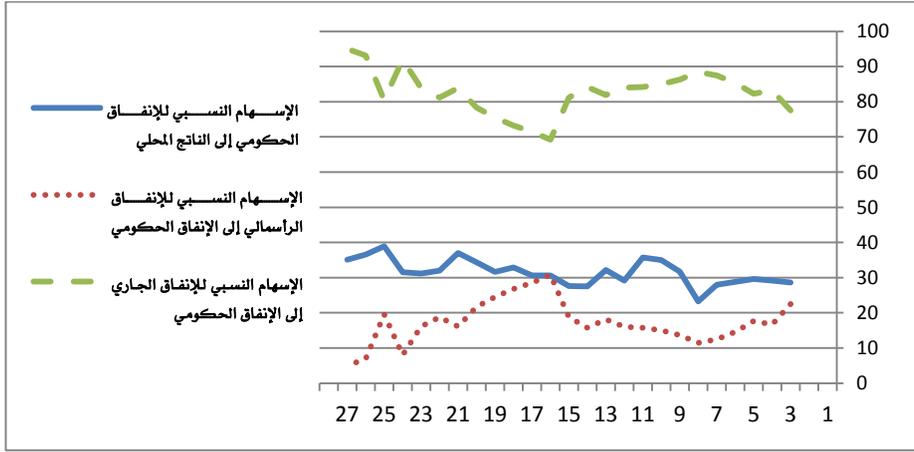
(١) اتسم الإنفاق الحكومي بالتوسع وجاء متوافقاً مع السياسة المالية الكنزنية التدخلية، إذ كلما زادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي كلما أشرت إلى تدخل أوسع للدولة، وهذا يمكن ملاحظته في الحالة اليمنية، إذ تزايد الإنفاق الحكومي من ٢٨.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ ليتجاوز حاجز الـ ٣٠٪ عام ١٩٩٦ ثم أخذ بالتراجع قليلاً ثم ارتفع بعد عام ٢٠٠٣ إلى معدلات قياسية حتى بلغ ٣٨.٢٪ عام ٢٠١٢ أي ما يعادل ٢٦ مرة عما كان عليه عام ١٩٩٠. وهذه المعدلات تتجاوز بدرجات كبيرة ما نصت عليه المدرسة الكلاسيكية (١٠ - ١٥٪) من الدخل القومي بل ومتوسط الحجم الأمثل العالمي المقدر بنحو ٢٣٪.

(٢) شكل تخفيض الإنفاق الحكومي أحد محاور السياسة المالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي (التكليف الهيكلي) وقد نص على تخفيض عجز الموازنة إلى ٢.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن البرنامج فشل في السيطرة على عجز الموازنة فقد تجاوز العجز حاجز ٦٪ في بعض الأعوام (من ١٩٩٥ إلى الآن) إلا أنه كان أفضل حالاً من المدة قبل تطبيق البرنامج حيث وصل إلى ١٤.٣٪ عام ١٩٩٤.

(٣) تتصف دورة الموازنة العامة في اليمن بالتبعية للدورة الاقتصادية الخارجية وما ينتج عنها من تقلبات، لذلك يتميز الإنفاق الحكومي بالحساسية الشديدة لتقلبات أسعار النفط العالمية بوصف الاقتصاد اليمني اقتصاداً ريعياً، فالإقتصاد ينمو

عندما يحقن بالموارد الخارجية التي تفرزها صدمة العرض الخارجية الموجبة ، فعند زيادة أسعار النفط يزيد الإنفاق الحكومي وينتعش الاقتصاد أو العكس وهو ما يمكن أن يطلق عليه نظرية حوض الاستحمام لبولدينغ<sup>٢</sup>

الإسهام النسبي للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي والإسهام النسبي للإنفاق الجاري والأسمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ %



من إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

٤) يشير هيكل الإنفاق الحكومي إلى وجود اختلال هيكلية مزمن، إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر فقد تراوح الإسهام النسبي بين ٦٩.٢٪ عام ٢٠٠٣ و ٩٥.٠٪ عام ٢٠١٤ ، ويلاحظ أن الاتجاه العام كان تصاعدياً فضلاً على أنه في المدة ٢٠١١ - ٢٠١٤ ارتفع الإنفاق الجاري بدرجة غير مسبوقه من ٩٢٪ - ٩٥٪ وصاحبه انخفاض شديد في الإنفاق الاستثماري من ٨٪ - ٥٪، وهذا يعكس الأزمة السياسية التي تفاقمت خلال تلك المدة وحدت من عملية الاستثمار الحكومي ونتج عنها تجميد المشروعات الحكومية الإنمائية اما لتوقف التمويل أو لارتفاع أسعار المدخلات .

<sup>٢</sup> نظرية حوض الاستحمام -هي نظرية صاغها الاقتصادي البريطاني كينيث بولدينغ وتتلخص في أن الاقتصاديات الربعية التي تعتمد على الموارد المالية الخارجية تتصف بالانكشاف الكبير نحو العالم الخارجي ، ومن ثم فإن اقتصادها يتمتع بحساسية شديدة لهذه الموارد ، حيث ينتعش عندما تتدفق هذه الموارد وينكمش بانحسارها وتنعكس هذه التقلبات على النمو الاقتصادي .

٥) إن اللوحة التي عرضناها لمسار وهيكل الإنفاق الحكومي بينت درجة الاختلال واستحواذ الإنفاق الجاري على الحصة الأكبر منها ، وهذا يعني أن معظم الإنفاق قد وجه إلى مجالات غير انتاجية ذات أثر محدود على نمو الناتج المحلي وانما تساعد على التوسع في الطلب الاستهلاكي فضلاً عن أن زيادة الإنفاق الحكومي بصورة عامة يعد استهلاكاً للموارد العامة النادرة أصلاً ويؤثر على المدخرات سلباً وتكلفة الفرصة البديلة ، وهي بحسب هيكل الإنفاق الجاري تشمل كل من الأجور والمرتبات التي بلغت حصتها على الأقل ٤٠٪ من الإنفاق الجاري و ٣٠٪ من الإنفاق الحكومي خلال المدة ١٩٩٥ - ٢٠١٤ ، وتعد الأقل بالمقارنة مع المدة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ التي بلغت ٦٨٪ و ٥٩٪ على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٢). وهذا يتوافق مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نص على التخفيض إلى ما نسبته ٥٠٪ من خلال تجميد هيكل الأجور والمرتبات والإحالة للتقاعد والخصخصة وكانت لها آثاراً سلبية على القوى العاملة ، وفي المرتبة الثانية المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية وخصوصاً الدعم (الغذاء ، المشتقات النفطية ، الكهرباء) الذي انخفض إلى ٢٥٪ من الإنفاق الحكومي في المتوسط بعد أن بلغ أكثر من ٦٠٪ خلال المدة نفسها ، فيما تأتي السلع والخدمات والممتلكات في المرتبة الثالثة بإسهام أقل.

٦) أما الإنفاق الرأسمالي والاستثماري بوصفه العامل الأكثر تأثيراً في نمو الناتج المحلي والطلب الكلي وينتج عنه اضافة طاقات انتاجية جديدة وتحسين الطاقات القائمة فضلاً عن توليد فرص عمل ودخول ، فقد كان نصيبه ضئيلاً ولم يتجاوز ٢٩٪ من الإنفاق الحكومي كأعلى حد عام ٢٠٠٤ فيما كان أقل من ٢٠٪ في معظم المدة وانحدر إلى أقل من ١٠٪ بين ٢٠١١ - ٢٠١٢ ، ويرجع هذا التدني إلى ضعف الموارد المحلية وخصوصاً الإيرادات الضريبية وعدم ترشيد الإنفاق العام والفساد المالي فضلاً عن تدني كفاءة استغلال الموارد الخارجية وانسحاب الدولة من القطاع الإنتاجي ضمن أهداف الخصخصة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

### القسم الثالث : النموذج القياسي

يغطي النموذج المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ كأطول مدة متاحة (٢٥ سنة) وهي في تقديرنا كافية ومتطابقة مع متطلبات النموذج القياسي الزمنية فضلاً عن أنها تستوعب مختلف التغيرات والتقلبات التي شهدتها الاقتصاد اليمني والسياسات المختلفة وبشكل خاص برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتسم بالسياسات التحررية والخصخصة وتقليص دور الدولة وهي تؤثر في التدخل الحكومي من خلال الإنفاق الحكومي بشقيه الرأسمالي والجاري ، وكذلك النمو الاقتصادي (الناتج المحلي) الذي يتأثر بالإنفاق الحكومي بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي ، وعلاوة على ذلك الأزمات السياسية (١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ٢٠١١ - ٢٠١٤) والحروب (١٩٩٤ ، ٢٠١٤) وهي بلاشك تؤثر سلباً على الموارد الاقتصادية المتاحة للنمو الاقتصادي .

وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على كتاب الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٢ وتقرير البنك المركزي لعام ٢٠١٤ واستخدمت بيانات الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة (الناتج الحقيقي) كما جاءت بالمصدر وتم تحويل بيانات الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي إلى الأسعار الثابتة بواسطة مكمش الناتج المحلي الإجمالي .

#### أولاً : توصيف النموذج

تم الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة النموذج أن الظاهرة المبحوثة غير معقدة ومن ثم فإن المتغيرات المؤثرة يمكن حصرها وتحديدها ، كذلك فإن الهدف من تقدير النموذج هو بيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي أي أن صياغة النموذج تتطابق من حيث الحجم والمتغيرات مع الأهداف ، فضلاً عن أنه قد تم مراعاة مدى توافر البيانات عن المتغيرات التي تم اقتراحها .

ينطلق النموذج المقترح من الفرضية الأساس (الكنزية) في أن هناك علاقة سببية موجبة تنبثق من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي وهي تؤثر جوهرياً في الناتج المحلي الحقيقي ، وكذلك على الدراسات التجريبية التي أجراها كل من (Devarajan,1996) و (Roache,2007) و (Nubukpo, 2003). وعليه فقد

تم صياغة نموذج انحدار متعدد الناتج المحلي الحقيقي (GDP) متغيراً تابعاً والإنفاق الجاري الحقيقي (CEX) والإنفاق الرأسمالي الحقيقي (IEX) متغيرات مستقلة :

$$GDP = a + b_1 CEX + b_2 IEX$$

- الناتج المحلي الحقيقي (GDP): يعبر الناتج المحلي عن النمو الاقتصادي بوصفه يمثل القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات، ومن ثم فهو يعكس مجمل النشاطات والطاقت الاقتصادية ومنها الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد مكوناته الهامة .
- الإنفاق الجاري الحقيقي (CEX): ويمثل الإنفاق الاستهلاكي ويمارس تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي بوصفه يزيد القدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة من خلال النفقات والاعانات الاجتماعية التي تخصص للخدمات التعليمية والطبية والاعانات الاقتصادية التي تمنح للمشروعات ومخصصات الرواتب والأجور لموظفي الدولة ولأغراض الصيانة وخلافه ، لذلك يتوقع أن تكون المعلمة  $b_1$  موجبة ومعنوية .
- الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (IEX): ويمثل الإنفاق الاستثماري ويمارس تأثيراً إيجابياً أكبر على الناتج المحلي بوصفه يزيد القدرة الإنتاجية على المدى الطويل من خلال الإنفاق الموجه لتكوين رؤوس الأموال المادية التي تمول الهياكل الأساسية للإنتاج كالطرق والكباري والسدود والموانئ والمطارات والطاقة ، لذلك يتوقع أن تكون المعلمة  $b_2$  موجبة ومعنوية .

تقدير النموذج وتقييمه :

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار الدوال الآتية: الخطية Linear ، واللوغاريتمية المزدوجة Double-Log ، كما تم إدخال متغيراً وهمياً (Dummy Variables) لقياس أثر الأزمة المالية العالمية غير أنها لم تكن معنوية فتم حذفها ، وقد أعطت الدالة الخطية أفضل التقديرات فتم اعتمادها :

$$GDP = 69576.566 + 2.746 CEX + 3.941 IEX$$

جدول رقم (٢) نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت (a)	٦٩٥٧٦.٥٦٦	١.٢٢٤	٠.٢٣٤
الإنفاق الجاري CEX (b <sub>1</sub> )	٢.٧٤٦	١٥.٥٠١	٠.٠٠٠
الإنفاق الرأسمالي IEX (b <sub>2</sub> )	٣.٩٤١	٥.٦١٥	٠.٠٠٠
معامل الارتباط R	%٩٩		
معامل التحديد R <sup>2</sup>	%٩٨		
F	٤٤٥.٥٥٧		
D.w	١.٤٤٦		
المعنوية الإجمالية sig	0.000		
قيمة t الجدولية	١.٧١٤		

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على برنامج spss

يتبين من نتائج التقدير (جدول ٢) أن النموذج اجتاز الاختبارات الاقتصادية والإحصائية وأعطى جودة توفيق عالية فقد كانت المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية عالية جداً وتتفق مع افتراضات النموذج . كذلك فقد تطابقت إشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية من حيث الاتجاه الموجب . وتبين أن الإنفاق الرأسمالي (IEX) كان تأثيره أكبر على الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغ معامل التأثير ٣.٩٤١ وحل تالياً الإنفاق الجاري (CEX) بنحو ٢.٧٤٦ على الرغم من أن الأخير حظي بقدر أكبر من الإنفاق مقارنة بالأول تراوح إسهامه النسبي من الإنفاق الحكومي بين ٦٩.٢٪ و ٩٥.٠٪ وبلغ في المتوسط أكثر من ٨٠.٠٪. فمن جهة ظهر أن الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري كان لهما تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الناتج المحلي ، إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي بريال تؤدي إلى زيادة مماثلة في الناتج المحلي بنحو ٣.٩٤١ ريال بينما الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة بنحو ٢.٧٤٦ ريال .

وهذه النتائج التي توصلنا لها تتفق مع ما توصل له كل من ( Devarajan et al, 1996; Lin, 1994) و (Nubukpok, 2003) و(أبو عيـدة، ٢٠١٥) في أن للإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع فرضية كنز في العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج

المحلي الإجمالي . وهذا يعني إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي تنعكس مباشرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى مستوى التدخل الحكومي الفعال في اليمن الذي يتركز بشكل خاص في القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والأمن والدفاع فضلاً عن البنية التحتية الاقتصادية التي أصبحت تستحوذ على جزء غير يسير من الإنفاق نظراً لأهميتها للتنمية من ناحية وانسحاب الدولة من المجال الإنتاجي توافقاً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وتظهر نتائج التقدير اجتياز النموذج للاختبارات الإحصائية بمعنوية عالية جداً (بلغت قيمة  $\text{sig}=0.000$ ) ، كما ثبت من اختبار (t) معنوية معلمات المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5% ، إذ كانت t المحسوبة عند درجة حرية  $(df = n-k = 25 - 2)$  أكبر من t الجدولية التي بلغت،  $(t=1.714)$  ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر جوهرياً في المتغير التابع (الناتج المحلي الحقيقي) . كذلك أثبت اختبار f معنوية عالية جداً للنموذج ككل عند مستوى معنوية 5% ، إذ كانت قيمة f المحسوبة أكبر من قيمة f الجدولية البالغة  $(f = 3.44)$  عند درجة حرية  $(3 - 3 - 445.557)$  ، وعدد المعلمات  $(K-1=3-1)$  . كما بينت الاختبارات قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، إذ بلغت قيمة  $(R=0.99)$  ، وكذلك معامل التحديد  $R^2$  الذي بلغت قيمته  $(R^2=0.98)$  أي أن 98% من التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات النموذج وأن نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز 2% ترجع لعوامل من خارج النموذج . أما الاختبارات القياسية فقد تبين أن قيمة  $DW = 1.446$  تقع في المنطقة غير المؤكدة أي التي لا يمكن الحكم فيها على وجود الارتباط الذاتي من عدمه .

### الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات - تبين من العرض التحليلي ما يأتي :

(١) ترى المدرسة الكلاسيكية إن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام يزاحم نشاط القطاع الخاص ويتسبب في انتقال الموارد إلى القطاع العام ولا يؤدي إلى نمو الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج المحلي ، علاوة على أن السببية بحسب فاجنر تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي .

- (٢) أما المدرسة الكنزوية فقد رأت أن زيادة الإنفاق الحكومي يحفز الطلب الكلي ومن ثم يقود إلى زيادة الناتج المحلي، وعليه فالسببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي.
- (٣) تبين أن الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثراً متعددة منها ما يشبع الحاجات العامة فضلاً عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام.
- (٤) ثبت من التحليل الإحصائي أن هناك تناغماً بين نمو الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي في اليمن خلال المدة قيد البحث، فمن جهة شهدا دورة من الارتفاعات والانخفاضات في وقت واحد، ومن جهة ثانية شهدا معدلات نمو مركبة متقاربة بلغت ١٢.٧٪ و ١٣.٧٪ على التوالي.
- (٥) اتسم الإنفاق الحكومي بالتوسع وجاء متوافقاً مع السياسة المالية الكنزوية التدخلية، إذ تزايد الإنفاق الحكومي من ٢٨.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ حتى بلغ ٣٨.٣٪ عام ٢٠١٢ أي ما يعادل ٢٦ مرة عما كان عليه عام ١٩٩٠.
- (٦) يشير هيكل الإنفاق الحكومي إلى وجود اختلال هيكلية مزمن، إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر فقد تراوح الإسهام النسبي بين ٦٩.٢٪ عام ٢٠٠٣ و ٩٥.٠٪ عام ٢٠١٤، وهذا يعني أن معظم الإنفاق قد وجه إلى مجالات غير انتاجية ذات أثر محدود على نمو الناتج المحلي وانما تساعد على التوسع في الطلب الاستهلاكي.
- (٧) تتصف دورة الموازنة العامة في اليمن بالتبعية للدورة الاقتصادية الخارجية وما ينتج عنها من تقلبات، لذلك يتميز الإنفاق الحكومي بالحساسية الشديدة لتقلبات أسعار النفط العالمية، فعند زيادة أسعار النفط يزيد الإنفاق الحكومي وينتفش الاقتصاد أو العكس مما يؤكد الارتباط الشديد بالعوائد النفطية، وهذا ما يلاحظ على مدى العقدين والنيف الماضيين بل كان أكثر حدة منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وإلى اللحظة.
- تبين من تقييم النموذج القياسي ما يأتي :

(١) إن الإنفاق الرأسمالي كان تأثيره أكبر على الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغ معامل التأثير ٣.٩٤١ وحل تالياً الإنفاق الجاري بنحو ٢.٧٤٦ على الرغم من أن الأخير حظي بقدر أكبر من الإنفاق مقارنة بالأول تراوح إسهامه النسبي من الإنفاق الحكومي بين ٦٩.٢٪ و ٩٥.٠٪ وبلغت في المتوسط أكثر من ٨٠.٠٪.

(٢) وتبين أيضاً أن الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري كان تأثيرهما ايجابياً ومعنوياً على الناتج المحلي، إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي بريال تؤدي إلى زيادة مماثلة في الناتج المحلي بنحو ٣.٩٤١ ريال بينما الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة بنحو ٢.٧٤٦ ريال.

(٣) وهذه النتائج التي توصلنا لها تتفق مع ما توصلت له بعض الدراسات في أن للإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع فرضية كنز في العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) وبناءً على ما سبق أكدت الاختبارات الاقتصادية الفرضية الأساس للبحث في أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي وهي تؤثر جوهرياً في الناتج المحلي الحقيقي. كما أكدت الاختبارات الإحصائية أن هناك أثراً معنوياً موجباً للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي.

#### التوصيات :

(١) تصحيح الاختلال الهيكلي في الإنفاق بما يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر منه إلى الإنفاق الاستثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية وتوليد فرص عمل ودخول ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي الجاري لما من شأنه الغاء أو تقليص الإنفاق الترفيهي والسياسي.

(٣) إعادة النظر في الاعتماد على النفط كمصدر وحيد وأساسي لتمويل الإنفاق لحساسيته الشديدة تجاه التقلبات في الأسعار العالمية والعمل على تنويع مصادر الإيرادات.

٤) توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري للبنية التحتية الاقتصادية (الطاقة، الطرق، الموانئ، المطارات) والبنية الاجتماعية (التعليم، الصحة).

### قائمة المصادر :

#### المصادر العربية

#### أولاً: الكتب

- ١) حشيش، عادل، وشيخة، مصطفى، (١٩٩٨)، مقدمة في الاقتصاد العام-المالية العامة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- ٢) شامية، أحمد، والخطيب، خالد، (٢٠٠٧)، المالية العامة، عمان، دار وائل للنشر
- ٣) شهاب، مجدي، (٢٠٠٤)، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديد
- ٤) عبدالملك، منيس، (١٩٦٥)، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، دار المعارف.
- ٥) العلي، عادل، وكداوي، طلال، (١٩٨٨)، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل
- ٦) فزهود، محمد، (١٩٨١)، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب

#### ثانياً : البحوث والدراسات

- ٧) أبو عيدة، عمر، (٢٠١٥)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٣) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول العدد ٣ يونيو ٢٠١٥.
- ٨) الجالودي، جميل، (١٩٩٣)، الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة دراسات، جامعة مؤتة، السنة ٢٠ العدد ٣.
- ٩) حبيب، سامي، (١٩٩٥)، أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

(١٠) الغالبي، كريم ، (٢٠١١) ، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة ١٩٧٥ - ٢٠١٠ : تحليل قياسي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة الثامنة العدد الخامس والعشرون ٢٠١١ .

(١١) كداوي ، طلال ، (٢٠٠٥) ، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ ، تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٧٧ (٢٧) ٢٠٠٥

(١٢) المزروعي، علي ، (٢٠١٢) ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي -دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ العدد الأول .

#### ثالثاً : المطبوعات المحلية

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٢ ، الكتاب السنوي ، صنعاء

(١٤) البنك المركزي اليمني ، ٢٠١٤ ، التقرير السنوي ، صنعاء

#### المصادر الانجليزية

- 1) Bird. R.M.(1971)".**Wagner law of Expanding state**", Public Finance ,Vol.26,No.1.
- 2) Devarajan, S., S. Vinaya and H. Zou (1996), "**The Composition of Public Expenditures and Economic Growth**", Journal of Monetary Economics,
- 3) Dimitrios Sideris,(2006), **Wagner's law in I gTh centry Greece: a co integration and causality analysis unv.compns** ,451 10 Ioannina Greece Bernardino Akitoby et al (2006),public spending voracity , and Wagner's law in dev European journal of political economy
- 4) Roache, S. (2007)," **Public Investment and Growth in the Eastern Caribbean**",
- 5) Stalla Kara Gianni, el al, (1999), **Testing Wagner's Law For the European union Economies**, the Journal of Applied Business Research . V. 18 NA.

## الملاحق

### Regression

Variables Entered/Removed <sup>a</sup>			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IEX, CEXb	.	Enter
a. Dependent Variable: GDP			
b. All requested variables entered.			

Model Summary <sup>b</sup>										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.988a	.976	.974	180135.91850	.976	445.557	2	22	.000	1.446
a. Predictors: (Constant), IEX, CEX										
b. Dependent Variable: GDP										

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28915719765786.434	2	14457859882893.217	445.557	.000b
	Residual	713876880928.127	22	32448949133.097		
	Total	29629596646714.560	24			
a. Dependent Variable: GDP						
b. Predictors: (Constant), IEX, CEX						

Coefficients <sup>a</sup>												
Model	Unstandardized Coefficients			t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF

1	(Constant)	69576.566	56821.872										
	CEX	2.746	.177	.765	15.501	.000	.234	-48264.783	187417.915				
IEX	3.941	.702	.277	5.615	.000	2.485		5.397	.844	.767	.186	.450	2.223
a. Dependent Variable: GDP													

Coefficient Correlations <sup>a</sup>				
Model		IEX	CEX	
1	Correlations	IEX	1.000	-.742
		CEX	-.742	1.000
	Covariances	IEX	.493	-.092
		CEX	-.092	.031

a. Dependent Variable: GDP

Collinearity Diagnostics <sup>a</sup>						
Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions		
				(Constant)	CEX	IEX
1	1	2.586	1.000	.05	.03	.03
	2	.301	2.932	.91	.06	.16
	3	.113	4.788	.04	.92	.81

a. Dependent Variable: GDP

Residuals Statistics <sup>a</sup>					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	177429.7188	2832468.7500	1380937.7600	1097643.68395	25
Residual	-410565.31250	409451.12500	.00000	172467.01145	25
Std. Predicted Value	-1.096	1.322	.000	1.000	25
Std. Residual	-2.279	2.273	.000	.957	25

a. Dependent Variable: GDP

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
GDP	1380937.7600	1111110.49268	25
CEX	361551.1600	309457.03923	25
IEX	80825.2000	78097.67689	25

Correlations				
		GDP	CEX	IEX
Pearson Correlation	GDP	1.000	.970	.844
	CEX	.970	1.000	.742
	IEX	.844	.742	1.000
Sig. (1-tailed)	GDP	.	.000	.000
	CEX	.000	.	.000
	IEX	.000	.000	.
N	GDP	25	25	25
	CEX	25	25	25
	IEX	25	25	25